

من وزير المالية
إلى

2032

الموضوع: حول النظام الجبائي لفارق الجرد

المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 09 ماي 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ شركة صناعية مصدّرة كلياً تقوم بصفة منتظمة بجرد لمخزوناتهما مبيّنين أنّه في الحالة التي ينتج فيها عن عمليّة الجرد فارق بين المخزون الحقيقي والمخزون المحاسبي، يتمّ بصفة آليّة القيام بالتعديلات اللازمة وتسجيل ضمن المحاسبة ربح أو خسارة حسب الحالة (فارق إيجابي أو سلبي).

وطلبتم بالتالي معرفة المآل الجبائي للربح أو الخسارة الناتجين عن الفارق بين المخزون الحقيقي والمحاسبي مبيّنين أنّ الفارق متأت من استهلاك المواد ضمن عمليّة الإنتاج وأنّ الأمر لا يتعلّق بعمليّة سرقة أو بيع غير مصرّح به.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنّه في صورة إفراز عمليات جرد المخزون لفارق إيجابي بين المخزون الحقيقي والمخزون المحاسبي، يؤخذ الفارق المذكور بعين الاعتبار لضبط النتائج الخاضعة للضريبة لسنة الجرد.

غير أنّ الفارق السلبي بين المخزون الحقيقي والمخزون المحاسبي لا يكون قابلاً للطرح من نتائج الشركة إلاّ إذا تمّ تبريره وتقديم المؤيدات اللازمة بشأنه.

وتقبلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
للمدراسات والتشريع الجبائي

الإضاء: سهام بوغديري نمصية